

ركود اقتصادي بفعل تداعيات الحرب بالترافق مع استقرار نقدي وسط توازن في المالية العامة والحسابات الخارجية

الأوضاع الماكرو-اقتصادية جامدة

جاءت الأوضاع الاقتصادية والنقدية في الفصل الأول من العام 2024 على مرآة الأوضاع الاقتصادية للفصل الرابع من العام 2023: انتكاس الاقتصاد نتيجة المضاعفات السلبية المباشرة وغير المباشرة للحرب على حدود لبنان الجنوبية، مع ما يتأتى عن ذلك من ركود الناتج، واستقرار الوضع النقدي المتسم بثبات متواصل لسعر صرف الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي، على الرغم من الآثار السلبية للحرب، وشبه التوازن في المالية العامة مع احتواء عجز الموازنة، على الرغم من التأثير المعاكس لزيادة الأجور في القطاع العام.

تداعيات هامة مرتبطة بالحرب

كانت الآثار المباشرة وغير المباشرة لمضاعفات الحرب جسيمة. فالأضرار المادية تقدر بمليارتي دولار، نتيجة تدمير المساكن، وهدم البنى التحتية وتردي الزراعة في المناطق الحدودية. أما في ما يخص التأثيرات غير المباشرة على القطاع السياحي اللبناني، فالإيرادات السياحية الضائعة في غضون الأشهر الستة التي تلت اندلاع الحرب، تقدر حتى يومنا هذا بمليار دولار، على أساس أن عدد السياح انخفض بمعدل 24% وأن متوسط إنفاق السياح في لبنان يقارب 3000 دولار. أما في ما يتعلق بالانعكاسات غير المباشرة على مجمل الإستثمارات في لبنان، فإن الصراع قد أثنى المستثمرين على عموم الأراضي اللبنانية عن تنفيذ قراراتهم السابقة. فنسبة الإستثمار/الناتج المحلي الإجمالي باتت تقل اليوم عن 10%، وهي من أدنى المستويات في تاريخ لبنان الحديث ومن أضعف المستويات في الأسواق الناشئة، ما يدل على أن نسبة تكوين الرأسمال ضئيلة للغاية بوجه عام.

مالية عامة شبه متوازنة

بعد أربع سنوات ونيف من بداية الأزمة عام 2019، وصل وضع المالية العامة في لبنان الى شبه توازن. فارقام موازنة الدولة لعام 2024، كما أقرها المجلس النيابي في 26 كانون الثاني، تبين أن النفقات العامة تعادل 3.4 مليار دولار مقابل إيرادات عامة تعادل هذا المبلغ، ما يولد عجزاً شبه معدوم في موازنة الدولة.

الحفاظ على ثبات سعر العملة في ظل ديناميّة شبه متوازنة واقتصاد شديد الدولار

اتسم الفصل الأول من العام 2024 بثبات متواصل لسعر الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي في سوق الصرف الموازية، واحتواء لخلق النقد ونمو مطرد لاحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان منذ بداية شهر آب 2023، حين انتقل لبنان الى مناخ مالي ونقدي جديد مع الحاكميّة الجديدة للمصرف المركزي. والثبات المتواصل لسعر الصرف في السوق الموازية يندرج في سياق (1) اقتصاد محلي مدوّل بشدّة مع كبح الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، و(2) شبه توازن في المالية العامة في ظل احتواء العجز في موازنة الدولة، و(3) شبه توازن في الحسابات الخارجية مع تسجيل ميزان المدفوعات فائضاً بسيطاً في السنة الفائتة بعدما كان يسجل عجزاً سنوياً بمعدل 5 مليارات دولار منذ بداية الأزمة، و(4) تقارب نسبي بين سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي وسعر صرف الدولار في السوق الموازية، في ظل الجهود الحثيثة لإرساء أسس نظام صرف جديد موحد، و(5) نمو مطرد لاحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان.

الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية تتقلص في الشهرين الأولين من السنة

شهد الشهران الأولان من العام 2024 انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 909 ملايين دولار أميركي. وقد نتج ذلك بصورة شبه كليّة عن تراجع ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بينما لم يطرأ على ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية أيّ تغيير في الشهرين الأولين. في موازاة ذلك، سجلت التسليفات بالعملات الأجنبية تراجعاً بقيمة 493 مليون دولار أميركي، وقد نتج هذا التراجع بكليته عن انخفاض التسليفات للمقيمين بالعملات الأجنبية في حين أن التسليفات لغير المقيمين بالعملات الأجنبية ظلت ثابتة نسبياً في الفترة المشار إليها. من ناحية الليرة اللبنانية، انخفضت الودائع بالليرة بقيمة 0.4 تريليون ل.ل. بينما تراجعت التسليفات بالليرة بقيمة 0.8 تريليون ل.ل..

أسعار الأسهم اللبنانية تتراجع للمرة الأولى منذ العام 2020، فيما ظلت أسعار سندات الدين عند أدنى مستوياتها سجلت الأسهم اللبنانية في الفصل الأول من العام 2024 انخفاضاً في أسعارها بعد ثلاث سنوات متتالية من الزيادات اللافتة، في ظل مساعي المتعاملين إلى قبض مكاسبهم، ولا سيما في الأسهم العقارية، في ظل التصعيد في الاعتداءات الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية. توازياً، أقفلت أسعار سندات اليوروبوندز اللبنانية الفصل الأول من السنة الجارية عند أدنى مستوياتها، في ظل الفراغ المؤسّساتي المتمادي، وعدم التقدّم في تطبيق الإصلاحات، والمخاوف المتزايدة من أن تتحوّل حرب غزة والاعتداءات الإسرائيلية ضدّ لبنان واجهة حرب واسعة.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظرفية
3	القطاع الحقيقي
7	القطاع الخارجي
8	القطاع العام
9	القطاع المالي
13	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيافاني بو سليمان
(961-1) 952397
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي
(961-1) 959747
elias.missi@bankaudi.com.lb

بنك عوده

جاءت الأوضاع الاقتصادية والنقدية خلال الفصل الأول من العام 2024 على مرآة الظروف الاقتصادية في الفصل الرابع من العام 2023: انتكاس الاقتصاد الحقيقي نتيجة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرب على الحدود الجنوبية اللبنانية والتي نتج عنها ركود، واستقرار الوضع النقدي في ظل استقرار سعر الليرة إزاء الدولار على الرغم من التداعيات السلبية للحرب، وشبه التوازن في المالية العامة نتيجة احتواء عجز الموازنة على الرغم من التأثير المعاكس لعامل زيادة أجور موظفي القطاع العام.

إن التقلص الذي شهدته مختلف مؤشرات القطاع الحقيقي خلال الأشهر الستة الماضية منذ اندلاع الحرب إنما يثبت نظرية الركود الاقتصادي. من ضمن هذه المؤشرات، نذكر نشاط البناء حيث انخفضت تراخيص البناء بنسبة 14%، إضافة إلى نشاط المطار مع انخفاض عدد المسافرين (-11%) والصادرات عبر مطار بيروت (-13%)، وتراجع النشاط السياحي بشكل عام كما يستدل من خلال انخفاض عدد السياح بنسبة 24%.

شهد الفصل الأول إقرار المجلس النيابي قانون موازنة العام 2024 الذي كان قد تمّ تحويله إلى مجلس الوزراء ضمن المهل الدستورية، بعد إدخال لجنة المال والموازنة بعض التعديلات عليه. تشير موازنة العام 2024 التي أقرها المجلس النيابي في 26 كانون الثاني إلى أنّ النفقات العامة بلغت 308.4 ترليون ليرة (3.4 مليار دولار)، كما بلغت الإيرادات العامة زهاء 308.4 ترليون ليرة (3.4 مليار دولار)، ما أدى إلى تصفير العجز وسط امتناع من قبل مصرف لبنان عن تمويل الدولة.

على صعيد الوضع النقدي، حافظت الليرة اللبنانية على استقرارها مقابل الدولار خلال الأشهر الاثني عشرة الأخيرة بحيث يبلغ سعر الصرف اليوم 89500 ل.ل. للدولار الواحد، بينما واصل مصرف لبنان تعزيز احتياطياته السائلة من النقد الأجنبي والتي سجّلت نمواً مقداره 283 مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام (أي بنمو تراكمي مقداره 1.0 مليار دولار منذ استلام القيادة الجديدة لحاكمية مصرف لبنان في نهاية تموز 2023). عليه، فإنّ التضخم السنوي والذي كان قد وصل إلى 366% في آذار 2023، انخفض إلى 36% في آذار 2024. ولما كان سعر الصرف قد بقي مستقراً تقريباً خلال العام الفائت، فإنّ التضخم بالليرة اللبنانية يقابله تضخم مماثل بالدولار خلال الفترة المغطاة، ما يشكل ضغوطاً ملحوظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد صدرت مؤخراً الإحصاءات المصرفية حتى نهاية شباط 2024، حيث سجّل الشهران الأولان من العام الجاري تراجعاً في الودائع بالعملات قيمته 909 مليون دولار (لتبلغ زهاء 90371 مليون دولار). وقد تأتى ذلك بشكل كلي عن انخفاض الودائع المقيمة بالعملات، في حين ظلت الودائع غير المقيمة بالعملات مستقرة خلال الشهرين الأولين من العام 2024. في موازاة ذلك، تقلصت التسليفات بالعملات بمقدار 493 مليون دولار (لتبلغ زهاء 7069 مليون دولار) والذي نتج أيضاً بشكل كلي عن انخفاض التسليفات المقيمة بالعملات، بينما بقيت التسليفات غير المقيمة بالعملات مستقرة نسبياً حتى نهاية شهر شباط. وفي ما يتعلق بالأموال الخاصة، بلغت الأموال الخاصة زهاء 3177 مليون دولار في شباط 2024 مقابل 5092 مليون دولار في كانون الأول 2023 و20602 مليون دولار في تشرين الأول 2019 عشية اندلاع الأزمة، وذلك نتيجة الخسائر الصافية للمصارف خلال هذه الفترة.

وفي ما يخص أسواق الرساميل اللبنانية، فقد شهدت أسواق الأسهم وسندات اليوروبوندر تحركات متفاوتة. إذ سجّل مؤشر الأسعار في سوق الأسهم تراجعاً نسبته 12.7% خلال الفصل الأول من العام 2024 في ظل سيولة سوقية أفضل نسبياً إذ زادت أحجام التداول بنسبة 50% بالمقارنة مع الفصل الأول من العام السابق. أما أسعار سندات اليوروبوندر فظلت مستقرة عند 6.500 سنتاً للدولار الواحد على طول منحنى المردود، مقابل 5.750 سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2023، علماً أنها كانت قد وصلت إلى 7.875 سنتاً للدولار الواحد عشية اندلاع الصراع في قطاع غزة في 7 تشرين الأول 2023.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي في العام 2023، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية لتحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرب على الاقتصاد اللبناني.

بنك عوده

1- السّمات الظرفيّة

1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1- الزراعة والصناعة: القطاعان الأول والثاني يعانيان من تداعيات الحرب ومن تفاقم الأزمة

وبالتفصيل، تكبّد القطاع الزراعي اللبناني خسائر جسيمة من جرّاء الحرب الدائرة على حدودنا الجنوبية، والتي أدّت الى احتراق مساحات واسعة من الأجرح والى تلف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، بما فيها المحاصيل المتنوعة. وأظهر تقدير أجرته وزارة الإقتصاد للخسائر التي لحقت بالقطاع أن الأراضي والمحاصيل الجاهزة للحصاد والتصدير، والأشجار، تضرّرت بشدّة من المعارك الجارية.

في هذا السياق، تضرّرت أكثر من 6000 دونم من الأجرح والأراضي الزراعية في الجنوب، واحتقرت بالكامل مساحات قاربت 2100 دونم، وأصبحت بالتلف ما يزيد عن 60000 شجرة زيتون، إضافة الى أشجار ومزروعات أخرى، بما فيها الحمضيات والصنوبر والسنديان والملوخيّة.

في ما يخصّ الخسائر من الثروة الحيوانية، أكّدت وزارة الزراعة نفق 340000 طائر و970 رأس من المواشي، وخراب 91 خيمة زراعية و310 قفير نحل، والدمار الكامل لمستودع أعلاف بمساحة 600 متر مرّبع وثمانى مزارع.

الى ذلك، تعرّض جنوب لبنان للقصف بقنابل من الفوسفور الأبيض أتلّفت التربة. وهذه الأضرار تحتاج لعمليات إعادة تأهيل قد تستغرق سنوات وتتطلّب تمويلاً كبيراً. ولا بدّ من أن يلجأ لبنان الى المجتمع الدولي للحصول على المساعدة في جهود إعادة تأهيل جميع المناطق المتضرّرة.

في الواقع، إن القطاع الزراعي هو مصدر أساسي للرزق والدخل لحوالى 70% من الأسر الجنوبيّة. فهناك العديد من المزارعين الذين يعتاشون بالكامل من القطاع الزراعي، من خلال تربية الأبقار والأغنام والنحل. ومن بين الأسر المتضرّرة، نزحت 39% من قراها، ولم تتمكّن 63% من الوصول الى حقولها بأمان واضطّرت 26% الى تركها وإهمالها. بالإضافة الى ذلك، أبلغ 23% من الأسر عن فقدان محاصيلهم، وأفاد 17% من المزارعين أن محاصيلهم تضرّرت أو تلفت، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية.

ومن جرّاء ذلك، انخفض الإنتاج الزراعي في لبنان منذ بداية النزاع باعتبار أن حصة الجنوب من الانتاج الوطني الزراعي تناهز 30%، علاوة على مساهمته في الصادرات. وقد تأتى عن ذلك ارتفاع أسعار الخضار والفاكهة في السوق المحلي. في المقابل، ثمة إشارة إيجابية تمثّلت في إقدام الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، عبر نشاط " الزراعة والتمكين الريفي" في لبنان (ARE)، على تزويد أكثر من 11000 مزارع لبناني بالبذور والشتول والسماد لتعزيز الأمن الغذائي في لبنان. والهدف من هذا النشاط هو التخفيف من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتراجع القدرة الشرائية، خصوصاً في المجتمعات الريفية اللبنانية.

وعلى صعيد القطاع الصناعي، أدى القتال على حدود لبنان الجنوبية الى تدمير شبكات وبنى تحتية، كما الى تعطيل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ما يبرّح بأن ذلك أثر سلباً على النشاط الصناعي. وقد تفاقم هذا الوضع جرّاء ضعف بيئة الأعمال، ذلك أن لبنان يعاني من انتشار الفساد، ومن تعقّد المعاملات وبطء الروتين الإداري، ومن وهن البنى التحتية ومن نقص في الخدمات الأساسيّة، بما فيها الكهرباء.

في هذا المناخ غير المؤاتي، أطلقت جمعية إنجازات البحوث الصناعية - لبنان (IRALEB) برنامج " ليرا " (LIRA) للابتكار 2024، في إطار مبادرة مشروع " Lebanon Innovate " الذي يدعمه ويموّله الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع معهد البحوث الصناعية و" بيريتك " وثلاثة شركاء أوروبيين هم: أنيما (Anima)، إي. بي. إن (EBN)، وليتات (Leitat). ولهذا البرنامج هدف أساسي هو تشجيع الشباب على إطلاق مؤسسات رائدة والانتقال من النموذج النظري المقدم في منتدى LIRA الى الإنتاج والاندماج في القطاع الصناعي. وهكذا يقدم الشركاء المذكورون معارفهم وخبراتهم وشبكاتهم ودعمهم في مجالات مختلفة من أجل مضاعفة تأثير عملية الابتكار عبر تعزيز عمل الشركات الناشئة والمؤسسات المرتكزة على الابتكار. وسوف يسعى هؤلاء الشركاء أيضاً الى تطوير المؤسسات الفتية اللبنانية ذات المشاريع الابتكارية بحيث توفّر لها قدراً من الإشهار والتوسّع التجاري والتمويل والنفاذ الى السوق وإمكانيات التمويل، فتتمكّن من النمو والتطور على المستويين الإقليمي والدولي.

بنك عوده

1-1-2- البناء: نشاط واهن في قطاع البناء وسط اضطرابات أمنية

عانى القطاع العقاري اللبناني من الصدمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ بداية الأزمات. وبصورة عامة، عكس القطاع الوضع الاقتصادي العام. فمن ناحية الطلب، أدت الدورة الكاملة للسوق إلى جعل شراء العقارات والأراضي باهظ الكلفة بالنسبة إلى غالبية المقيمين، ما وجّه ضربة للطلب المحلي. ومن ناحية العرض، تركّز الأداء بصورة خاصة على استكمال المشاريع القديمة وصيانتها منذ بداية الأزمة. ومع دخولنا العام 2024، لا تزال التوقعات العامة للبنان غير مؤكّدة، بسبب جملة أساسيات هزيلة ووهن دولة القانون، والجمود السياسي والتحديات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب مع إسرائيل.

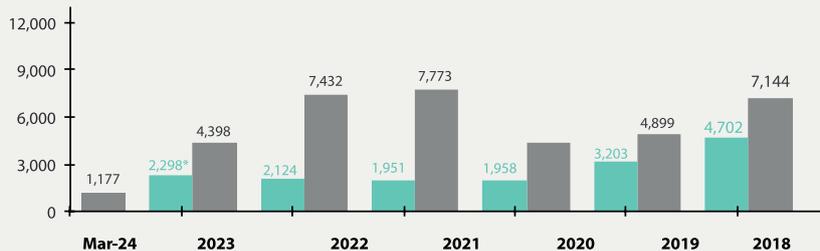
إن الإنطباع السلبي الذي ولّدته الحرب الدائرة في جنوب لبنان يلجم الميل إلى الانفاق ويدفع الأُسْر إلى الحدّ من نفقاتها والإدّخار لمواجهة الأوضاع الطارئة والملّحة. وقد أدّى هذا الوضع إلى تباطؤ كبير في شراء العقارات من قبل المقيمين، لعدم توافر الحجم اللازم من السيولة بالدولار الطازج.

وفي ما يتعلّق بالطلب الخارجي على العقارات في لبنان، فقد ازداد ميل المغتربين والأجانب إلى شراء العقارات حتى الفصل الرابع من العام 2023. ويفسّر ذلك بأن أسعار العقارات في البلاد كانت رخيصة نسبياً بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في الخارج ويتمتّعون بمستويات عالية من الدخل ولديهم توقّعات واعدة للقيمة المستقبلية مع استمرار استقرار اقتصاد البلاد. ولكن، مع بداية الفصل الرابع ونشوب الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، انعكس عدم الاستقرار سلباً على الاستثمارات في لبنان، بما في ذلك الاستثمار العقاري. يُضاف إلى ذلك أن بنية لبنان الاقتصادية، كالتضخم المرتفع وغياب الاستقرار النقدي، ما زالت تؤثّر على توجّهات المستثمرين وتخفّف من إجراءات الإستثمار العقاري. فضعف الإقتصاد، الذي ترافق مع مشاكل كالاستقطاب السياسي وبطء الإصلاحات وتقليص سوق الصرف أسهمت في زيادة مخاطر الإستثمار في لبنان في نظر المستثمرين الأجانب.

ومن ناحية العرض، شهدت تسليمات الأسمنت، التي هي مؤشّر متزامن مع حركة البناء، ازدياداً بنسبة 11.4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 مقارنةً بالأشهر التسعة الأولى من العام 2022. وبلغت كمّيات الأسمنت المسلّمة حوالي 1723.4 ألف طن في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، مقابل 1547.4 ألف طن في الأشهر التسعة الأولى من العام 2022، ما يعكس تحسّن النشاط قياساً على السنة السابقة. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب زيادة بلغت نسبتها 10.0% بين الأشهر التسعة الأولى من العام 2022 والفترة ذاتها من العام 2021. وقد يدل ذلك على ميل إلى التحسّن النسبي في هذا العنصر من مؤدّيات حركة البناء في لبنان. مع ذلك، فإن هذا الميل إلى التحسّن في تسليمات الأسمنت لا يعبّر عن ازدياد بناء مشاريع جديدة، ذلك إن الدافع الرئيسي لانتعاش تسليم كمّيات الإسمنت هو تمويل شركات البناء التي كانت قد باعت شققاً قبل الأزمة، حسب معطيات مصرف لبنان.

إلى ذلك، تفيد بيانات نقابة المهندسين في بيروت أن مساحات رخص البناء الجديدة زادت في الفصل الأول من العام 2024 بنسبة 7.3% مقارنةً بأرقام الفصل ذاته من العام السابق، إذ أن هذه المساحات ارتفع في الفصل الأول من العام 2024 إلى 1177452 متراً مربّعاً، مقابل 1097166 متراً مربّعاً في الفصل الأول من العام 2023. ويظهر ذلك تحسّناً طفيفاً في آفاق البناء في الفترة المقبلة، بعد تباطؤ كبير في هذه الحركة بين عامي 2022 و2023.

تطور مؤشرات قطاع البناء



* الأرقام السنوية للأشهر التسعة الأولى من العام

* الأرقام السنوية للأشهر التسعة الأولى من العام

بنك عوده

وبالتفصيل، إذا تفحصنا التوزع المناطقي لرخص البناء في الفصل الأول من العام 2024، نجد أن جبل لبنان استأثر بحصة الأسد (29.9% من المجموع و352256 متراً مربعاً)، يليه لبنان الجنوبي والبقاع (27.6% و324435 متراً مربعاً ثم 23.4% و275364 متراً مربعاً على التوالي). وتأتي منطقة النبطية في المركز الرابع (12.5% و147071 متراً مربعاً) فيما بلغت حصة منطقة بيروت 5.4% من إجمالي هذه الرخص (63594 متراً مربعاً)، تلاها لبنان الشمالي الذي نال حصة هامشية لا تتعدى 1.3% (14732 متراً مربعاً). وتجدر الإشارة إلى أن تراخيص البناء تُعدّ مؤشراً اقتصادياً على حركة البناء القادمة في السوق العقاري. زد على ذلك أنه منذ بداية المعارك في الجنوب، تراجعت حصص لبنان الجنوبي والنبطية وجبل لبنان بينما ارتفعت حصص مناطق البقاع وبيروت ولبنان الشمالي. ويظهر هذا التوجّه انتقال الطلب من بعض المناطق الى مناطق أخرى بسبب المخاوف الأمنية.

وفي ما يتعلّق بالمستقبل، ثمة مخاطر وفرص تلوح في الأفق. فعلى صعيد الفرص المستقبلية التي قد تُتاح لقطاعي العقارات والبناء في لبنان، من المرجّح أن يؤديّ انتهاء المعارك على الحدود الجنوبية إلى مرحلة إعادة إعمار. ومن المؤكّد أن هذه المرحلة ستنشّط حركة البناء في المناطق المتضرّرة. علاوة على ذلك، إذا تمّ التوصل إلى اتفاق يضمن الاستقرار على الحدود لأجل طويل، فإن الطلب على العقارات في المناطق التي سيتمّ تجديدها وإعادة إعمارها سيزداد لأن الأسعار الأولية ستكون رخيصة، والاستقرار سوف يجذب الاستثمار الأجنبي. وعلى المدينتين القصير والمتوسط، عندما يعاود الاستثمار وتيرته الطبيعية، سوف تُتاح الفرصة لبدء انتعاش القطاع العقاري في لبنان، على نحو يشمل الطلب وتشبيد مكاتب ومحلّات تجارية.

أما على صعيد المخاطر، فإن غياب النشاط السياسي في لبنان في الوقت الراهن، إضافة إلى التوتّرات الحدودية، تلقي بثقلها على الآفاق المستقبلية للقطاع. وإذا لم تتمّ معالجة هذه المخاطر ولم تُتخذ إجراءات استباقية، فسوف يستمرّ قطاعا البناء والعقارات في التآكل لأن توجّه الأجانب سيتحوّل نحو خيارات أخرى، ولأن القدرة الشرائية المحلية قاصرة عن تلبية متطلبات الأسعار لشراء العقارات بشكل عام.

1-1-3- التجارة والخدمات: منحى نمو القطاع الثالث انعكس منذ بداية المعارك في الجنوب

كان القطاع الثالث اللبناني يسير على طريق انتعاشٍ مستقرّ نسبياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. غير أن هذا المسار تباطأ منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مع بدء الحرب بين إسرائيل وحماس ونشوب القتال على حدود لبنان الجنوبية. وقد حصل هذا التباطؤ عندما نصح عدد من البلدان رعاياه بعدم السفر إلى لبنان، ما أدّى إلى انحسار تدفّق الأجانب والمغتربين.

بالتفصيل، ولدى معاينة أداء مطار بيروت الدولي، يتبيّن أن إجمالي عدد الركاب انخفض بنسبة 6.7% في الفصل الأول من العام 2024 مقارنةً مع الفصل ذاته من العام 2023، ليبلغ 1270108 مسافرين في الأول من العام 2024 مقابل 1360851 مسافراً في الفترة المماثلة من العام السابق، كما انخفض عدد الرحلات بنسبة 11.5% سنوياً. وفي الوقت نفسه، انخفض حجم البضائع المشحونة والمفرّغة في المطار بنسبة 16.0% خلال الفترة المذكورة. وارتفع عدد الركاب القادمين بنسبة 3.8% ليبلغ 619539 مسافراً في الفصل الأول من العام 2024، مقابل 644095 مسافراً في الفصل الأول من العام 2023. أما عدد الركاب المغادرين من مطار بيروت الدولي فبلغ في الفصل الأول من العام الحالي 650569 مسافراً، بانخفاضٍ نسبته 9.2% مقابل 716756 مسافراً مغادراً في الفصل ذاته من العام الماضي.

التجارة والخدمات

التغيّر	2023		2024		
	فصل 1 2023	فصل 1 2024	فصل 4	فصل 1 / فصل 1	
عدد البواخر في المرفأ*	89	119	355	1,371	33.7%
عدد الحاويات في المرفأ (بالتلاف)*	41	39	147	550	-3.1%
البضائع في المرفأ (بالتلاف)*	359	380	1,472	5,421	6.0%
عدد الطائرات في المطار	12,307	10,887	11,310	57,206	-11.5%
عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالتلاف)	1,361	1,270	1,321	7,094	-6.7%
قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة (مليار ليرة لبنانية)	14,886	17,921	20,239	65,938	20.4%
قيمة الشيكات المتقاسة بالعملة (بمليين الدولارات)	1,555	516	444	3,292	-66.8%

* الشهر الأول من العام 2023 و 2024

بنك عوده

توازياً، تراجعت عمليات الهبوط والإقلاع بنسبة 11.6% و11.5% على التوالي في الفصل الأول من العام 2024، حيث شهد المطار هبوط 5442 طائرة وإقلاع 5445 طائرة خلال هذه الفترة. كذلك، وصل عدد الرحلات القادمة والمغادرة عبر مطار بيروت الدولي في الفصل الأول من العام 2024 الى 10887 رحلة، مسجلاً تراجعاً سنوياً نسبته 11.5%، مقابل 12307 رحلات في الفترة ذاتها من العام 2023.

في موازاة ذلك، تفيد إحصاءات وزارة السياحة أن عدد السياح القادمين الى لبنان بلغ 1666492 شخصاً في العام 2023. وينطوي هذا الرقم على ازدياد التدفق السياحي بنسبة 13.7% مقارنةً مع 1465953 سائحاً وافداً في العام 2022. إن تدفق السياح الى البلاد في السنة الماضية هو الأكبر منذ العام 2019. ولكن، منذ اندلاع المعارك على حدودنا الجنوبية، اتخذ تدفق الأجانب الى لبنان منحىً سلبياً. وبالتفصيل، انخفض تدفق الأجانب بنسبة 24.1% سنوياً خلال الفصل الرابع من العام 2023. وهو يقارن مع متوسط ارتفاع نسبته 10.8% خلال الفترة نفسها منذ اندلاع الأزمة في 17 تشرين الأول من العام 2019.

ولدى التدقيق في توزع السياح الوافدين حسب الجنسية خلال العام 2023، نجد أن الأوروبيين هم الأكثر عدداً إذ بلغت نسبتهم 40.8% (679389 سائحاً) من مجموع السياح الوافدين إلى لبنان. وتأتي الدول العربية وأميركا في المركزين الثاني والثالث، بحيث بلغت حصة الأولى 25.8% (429640 سائحاً) وحصة الثانية 20.4% (339731 سائحاً) من إجمالي عدد السائحين الوافدين خلال السنة الفائتة.

وعلى مستوى القطاع الفندقية، تأثرت الفنادق بشدة بضعف أداء السياحة. ففي كانون الأول 2023، بلغت نسبة إشغال الفنادق من فئتي 4 و5 نجوم في لبنان 21.4%، بانخفاض نسبته 20.8 نقطة مئوية مقارنةً بأرقام كانون الأول 2022. وعادةً، يشهد شهر كانون الأول تدفق أعداد كبيرة من السياح الى لبنان بمناسبة أعياد آخر السنة (الميلاد ورأس السنة)، ولكن بسبب المعارك الدائرة في الجنوب، جاء التدفق خجولاً وكان معظم الوافدين من المغتربين الذين يقيمون على العموم لدى عائلاتهم وليس في الفنادق.

وعلى صعيد نشاط مرفأ بيروت، فقد سجّل حجم البضائع ارتفاعاً بنسبة 6.0%، وتحديدًا من 358.6 ألف طن في كانون الأول 2023 الى 380.0 ألف طن في الشهر ذاته من العام 2024. وهذا الرقم هو أعلى رقم مسجّل في شهر كانون الأول منذ العام 2019. وشهد عدد البواخر ارتفاعاً إيجابياً هذه الفترة ليصل إلى 119 باخرة في كانون الثاني 2024 مقابل 89 باخرة في كانون الثاني 2023، أي بزيادة نسبتها 33.7%. من ناحية أخرى، سجّل عدد الحاويات تراجعاً بنسبة 3.1% (على أساس سنوي) ببلوغه 39301 حاوية في كانون الثاني 2024، مقابل 40555 حاوية في الشهر ذاته من العام الذي سبقه. وتجدر الإشارة الى أن عمليات المسافنة عبر المرفأ سجّلت انخفاضاً في كانون الثاني 2024، وذلك للمرة الأولى منذ أيلول 2022، كون الشركات قد فضّلت التعامل مع مرافئ أخرى حيث المسافنة أقل كلفةً في ظلّ مخاطر عالية أسفرت عن ارتفاع تكاليف التأمين والتسليم.

في المستقبل، إذا استمرّ عدم الاستقرار الإقليمي وإذا ظلّ خطر امتداد الحرب إلى لبنان قائماً، فقد يصاب القطاعان السياحي والفندقي بضرر جسيم. ومع أن المعارك بقيت حتى الآن محصورةً بشكل رئيسي في المناطق الحدودية، إلا أنها تكثفت تدريجياً وتوسّعت مع الوقت. فالتصعيد العسكري على الجبهة اللبنانية يثير المخاوف من حرب أوسع نطاقاً في المنطقة، ما قد يدفع البلدان مرّة أخرى الى تحذير رعاياها من السفر الى لبنان. ومن شأن هذه العوامل أن تولّد انعكاسات سلبية على السياحة بصورة سلبية على السياحة في المستقبل، بحيث يتضاءل عدد زوّار البلاد الأجانب ويعدل بعض المغتربين عن زيارتهم العائلية خوفاً من تعذر مغادرتهم لبنان أو من امتداد الأعمال الحربية إلى لبنان بأكمله.

بنك عودة

2-1- القطاع الخارجي: انخفاض الواردات بنسبة 22% والصادرات بنسبة 30%، وارتفاع الأموال الوافدة بنسبة 7% عام 2023

في غياب أرقام التجارة الخارجية للأشهر الأولى من العام 2024، سوف يتناول التحليل اللاحق احصاءات القطاع الخارجي لعام 2023، حسب المؤشرات الخارجية المنشورة رسمياً.

ففي الواقع، واستناداً الى أرقام منظمة التجارة العالمية التي نُشرت مؤخراً والتي تتعلّق بالعام 2023، فقد سجّل لبنان عجزاً تجارياً بقيمة 12.2 مليار دولار أميركي في العام 2023 مقابل عجز بقيمة 15.1 مليار دولار في العام 2022، أي بانخفاض نسبته 19.4%. وعلى الرغم من تراجع العجز التجاري، لا يزال هذا العجز كبيراً ويقارب 60% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مستواه هو من أعلى مستويات العجز في الأسواق الناشئة عموماً، ما يدلّ على تبعيّة متواصلة تجاه الخارج من شأنها أن تؤثّر على الموجودات الخارجية الصافية للنظام المالي اللبناني.

مع ذلك، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 2.2 مليار دولار أميركي في العام 2023، ويعود ذلك جزئياً الى تأثير تعديل سعر الصرف الرسمي على ودائع غير المقيمين. وإذا احتسبنا ميزان المدفوعات بسعر صرف ثابت، يكون قد سجّل فائضاً طفيفاً بقيمة 0.5 مليار دولار. وعلى أساس ميزان المدفوعات المعدّل، تقدّر الأموال الوافدة الى لبنان بقيمة 12.7 مليار دولار مقابل 11.9 مليار دولار مسجّلة في العام 2022، أي بارتفاع نسبته 6.7%.

إن العجز التجاري لعام 2023 ناتج عن استيراد بقيمة 15.3 مليار دولار أميركي وتصدير بقيمة 3.1 مليار دولار. وعليه، تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 21.6% في العام 2023 (مقابل واردات بقيمة 19.5 مليار دولار في العام 2022) فيما انخفضت الصادرات بنسبة 29.5% في العام 2023 (مقابل صادرات بقيمة 3.1 مليار دولار في العام 2022). ومن جرّاء ذلك، تكون نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد تراجعت من 22.4% في العام 2022 الى 20.2% في العام 2023، ما يشكّل نسبة ضئيلة جداً قياساً مع المعايير الإقليمية والدولية.

وبالتفصيل، يُظهر توزّع واردات لبنان حسب الفصول في العام 2023 مقارنةً به في العام 2022، أن التراجع الأكبر قد سجّل في الفصل الثالث (-37.9%) تلاه الفصل الرابع (-32.7%) والفصل الثاني (-12.1%) في حين أن الواردات ارتفعت في الفصل الأول من العام 2023 بنسبة 1.1% مقارنةً معها في الفصل الأول من العام 2022.

في موازاة ذلك، يُظهر توزّع الصادرات اللبنانية حسب الفصول في العام 2023 أن التراجع الأكبر قد سجّل في الفصلين الثالث والرابع (-41.0% على التوالي) تلاهما الفصل الأول (-26.0%) ثم الفصل الثاني (-10.2%).

أخيراً، تجدر الإشارة الى أن المعطيات النقدية الصادرة حديثاً عن مصرف لبنان تبيّن أن ميزان المدفوعات سجّل فائضاً بقيمة 391 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام 2024 (آخر الأرقام المتوافرة). ويعود هذا الفائض الى ازدياد الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف كما لدى مصرف لبنان. فالموجودات الخارجية الصافية للمصارف ارتفعت بقيمة 126 مليون دولار فيما ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 265 مليون دولار، بفضل قيام البنك المركزي بشراء دولارات أميركية من السوق الموازية.

التجارة الخارجية

بملايين الدولارات	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	المجموع
الواردات					
2022	4,207	5,010	5,632	4,654	19,503
2023	4,254	4,402	3,500	3,130	15,286
تغيّر	1.1%	-12.1%	-37.9%	-32.7%	-21.6%
الصادرات					
2022	1,297	1,005	1,042	1,025	4,369
2023	960	902	615	605	3,082
تغيّر	-26.0%	-10.2%	-41.0%	-41.0%	-29.5%
عجز الميزان التجاري					
2022	-2,910	-4,005	-4,590	-3,629	-15,134
2023	-3,294	-3,500	-2,885	-2,525	-12,204
تغيّر	13.2%	-12.6%	-37.1%	-30.4%	-19.4%
الواردات/الصادرات					
2022	30.8%	20.1%	18.5%	22.0%	22.4%
2023	22.6%	20.5%	17.6%	19.3%	20.2%
تغيّر	-8.3%	0.4%	-0.9%	-2.7%	-2.2%

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قسم الأبحاث لدى بنك عودة

بنك عوده

3-1- القطاع العام

المالية العامة شبه متوازنة

بعد أربع سنوات وتيّف من اندلاع الأزمة عام 2019، حقّقت المالية العامة في لبنان نوعاً من شبه التوازن. فأرقام موازنة الدولة لعام 2024، حسبما أقرّها المجلس النيابي بتاريخ 26 كانون الثاني، تلحظ نفقات عامة إجمالية بقيمة 308 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليار دولار) مقابل إيرادات إجمالية بقيمة تعادل هي أيضاً 308 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليار دولار)، ما يخلف عجزاً في الموازنة شبه معدوم.

في موازنة الحكومة اللبنانية الجديدة، كان سعر الصرف المستخدم أقرب الى سعر السوق السوداء. فقد رفض مصرف لبنان فكرة تمويل أيّ عجز، ما يحّد من خيارات الحكومة المستقبلية ويضغط على الدولة كي تلتزم بتوازن ماليّتها. كذلك لا تستطيع الدولة الإعتماد على تمويل المنظمات الدولية والمانحين، إلا إذا عقدت اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي. والنقص في التمويل سوف يمنع الدولة بدوره من تنفيذ مشاريع تُبنى تحتية أساسية، الأمر الذي سيضطرّها لتطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وإذا تأقّلنا في التطورات التي ستؤثر على النفقات العامة من الآن حتى نهاية العام 2024، يتّضح أن مجموع رواتب القطاع العام قد ارتفع من 80 مليون دولار شهرياً الى 120 مليون دولار شهرياً، أي زيادة قدرها 40 مليون دولار شهرياً (أقلّ بقليل من نصف مليار دولار سنوياً). أما الإيرادات الشهرية الملحوظة في الموازنة فتبلغ 267 مليون دولار، ما يحّد من قدرة الدولة الإنفاقية في الفترة المعنيّة. فالواقع أن زيادة الرواتب قد حصرت المبلغ المتوافر للنفقات بمقدار 147 مليون دولار شهرياً. وإذا رأت الدولة أنها بحاجة الى تمويل إضافي، فعليها أن تتبع الآليات الضرورية لجمع الأموال، وفق توصيات مصرف لبنان.

في هذا السياق، أدّت المعارك الحالية على الحدود الجنوبية الى دمار بنى تحتية حيوية كالطرق وشبكات المياه وخطوط الكهرباء الخ. ومن شأن ذلك أن يزيد التكاليف المترتبة على الدولة للصيانة والتصليحات، ومن المفترض أن يزداد هذا الضغط مع اشتداد حدّة المعارك. من جهة أخرى، أعلنت وزارة الشؤون الإجتماعية أن النازحين السوريّين في لبنان يفرضون على الاقتصاد اللبناني سنوياً تكاليف (مباشرة وغير مباشرة) بقيمة 4.5 مليار دولار أميركي.

إن هذه النفقات تمارس ضغطاً إضافياً على الدولة التي تواجه أصلاً صعوبة في جني إيرادات لخزنتها. ويفسّر ذلك بإدارة مالية غير كفوءة، وبإغلاق مؤسسات مولّدة للمداخيل (الدوائر العقارية، مصلحة تسجيل السيارات والآليات الخ)، وبهيمنة الاقتصاد النقدي في لبنان وبمنصّات بالية للحكومة الرشيدة.

مؤخّراً، أقرّ البنك الدولي مشروعاً بقيمة 34 مليون دولار يرمي الى استعادة الوظائف الأساسية للإدارة المالية في الدولة اللبنانية من أجل تعزيز تعبئة الإيرادات الوطنية وتوزيع واستخدام الموارد العامة على نحو مسؤول. ويأتي هذا المشروع في أعقاب تردّي تقديم الخدمات العامة وضعف القدرات المؤسسية، والمشاكل البنوية التي تعانيها المالية العامة بسبب الهبوط الكبير للرسوم الجمركية والعائدات الضريبية، ما جعل الإيرادات الوطنية غير كافية لتأمين استدامة البلد الاقتصادية والمالية. ويهدف المشروع الى تأمين استعادة الوظائف الأساسية لإدارة المالية العامة عبر توطيد إدارة الإيرادات من خلال تحسين الإمتثال للإلتزامات المالية والتدريب وتعزيز القدرات، إضافة الى رفع مستوى القدرات المعلوماتية للنظم الضريبية والجمركية. ويربط المشروع بعض عمليات الإنفاق بنتائج محدّدة أو بشروط قائمة على الأداء، ما يحثّ الدولة على العمل على الإصلاحات. في موازاة ذلك، باشرت بعض المؤسسات العامة، كمؤسسة كهرباء لبنان، تحسين آليات تحصيل الإيرادات،

المديونية العامة

بمليارات الدولارات



المالية العامة (مليون دولار أميركي)*

مؤشر	2019	2020	2021	2022	موازنة 2023	موازنة 2024
إجمالي الإيرادات العامة	10,387	2,739	1,254	962	1,824	3,427
إجمالي المصروفات العامة	15,865	3,468	1,118	1,311	2,461	3,427
النفقات الجارية	15,225	3,394	1,102	1,210	2,314	3,072
الرواتب وملحقاتها	6,318	1,765	612	694	1,172	1,198
خدمة الدين	5,024	521	161	119	159	163
نفقات جارية مختلفة	3,884	1,108	329	397	983	1,711
النفقات الرأسمالية	640	75	15	102	147	355
العجز العام	-5,478	-729	136	-349	-637	0
العجز الأولي	-455	-208	297	-231	-478	163
إجمالي العجز / المصروفات	-34.5%	-21.0%	12.2%	-26.6%	-25.9%	0.0%
إجمالي العجز / الناتج المحلي الإجمالي	-11.4%	-4.5%	1.1%	-3.5%	-2.6%	0.0%
الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي	21.5%	16.9%	10.1%	9.7%	7.4%	18.8%
المصروفات / الناتج المحلي الإجمالي	32.9%	21.4%	9.0%	13.2%	10.0%	18.8%
العجز الأولي / الناتج المحلي الإجمالي	-0.9%	-1.3%	2.4%	-2.3%	-2.0%	0.9%
الإنفاق الرأسمالي / إجمالي الإنفاق	4.0%	2.2%	1.4%	7.7%	6.0%	10.4%
سعر صرف الليرة اللبنانية/دولار أميركي	1,606	5,601	16,164	31,166	81,000	90,000

* على أساس المتوسط السنوي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية

بنك عوده

كما يُستدلّ من تحصيل فواتير استهلاك الكهرباء المتأخّرة على المؤسّسات العامة وتطبيق تعرفات استخدام الكهرباء على النازحين السوريين.

في المستقبل، ثمة مشاكل عديدة ستواصل تهديد استدامة المالية العامة للدولة اللبنانية. أهم المخاطر على الأمد القريب هي عجز الدولة عن توليد مداخيل كافية بسبب الإستمرار في إقفال مؤسّسات بالغة الأهمية وكذلك التكاليف التراكميّة التي ستتكبّدها الدولة بسبب ترديّ ودمار البنى التحتيّة الحيويّة في البلاد بأسرها جرّاء المعارك على الحدود الجنوبية. زد على ذلك أن علامات ترديّ البنية التحتيّة العامة في البلاد بدأت تظهر من خلال الأضرار على الطرقات والفيضانات الناجمة عن الأمطار بسبب النقص في مجاري الصرف وفي صيانة الطرق وترديّ أحوال الطرق نفسها (الحقّر، تشقّق الزفت الخ.). ويتوقّع البنك الدولي أن يؤدّي التغيّر المناخي في لبنان إلى ازدياد الظواهر المناخية القاسية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثّر على التوازن المالي للبلاد، لا بل أن يزيد مديونيّتها ويعيق تقديم بعض خدماتها. من جهة أخرى، تنطوي بعض التطورات على مخاطر تصاعديّة على آفاق المالية العامة في لبنان، مثل بعض التحسينات في آليات توليد المداخيل وكذلك مشروع البنك الدولي الرامي إلى استعادة الوظائف الأساسيّة للإدارة المالية في البلاد.

4-1- القطاع المالي: الحفاظ على استقرار الليرة في ظلّ ديناميّة شبه متوازنة واقتصاد شديد الدوارة

اتّسم الفصل الأول من العام 2024 باستقرار متواصل لسعر الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي في سوق الصرف الموازية، وبخلق نقد مضبوط وازدياد مطّردة لإحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان منذ بداية آب 2023، عندما دخل لبنان حقبة مالية ونقدية جديدة في ظلّ الإدارة الجديدة لمصرف لبنان.

وفي التفاصيل، بقي سعر الصرف في السوق الموازية ثابتاً على 89500 ل.ل. في الفصل الأول من العام 2024، على الرغم من حرب غزّة ومن الإعتداءات الإسرائيليّة على لبنان، والتي وجّهت ضربة قاسية للاقتصاد الوطني بفعل انعكاساتها السلبيّة المباشرة وغير المباشرة، وبسبب أزمة متعدّدة الأوجه وفراغ رئاسي متمادٍ وعدم التقدّم في تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

ويندرج الإستقرار المتواصل لسعر الصرف الموازي في سياق: (1) اقتصاد وطني شديد الدوارة، (2) مالية عامة شبه متوازنة مع احتواء العجز في موازنة الدولة، (3) شبه توازن في الحسابات الخارجية مع تسجيل فائض طفيف في ميزان المدفوعات في السنة الماضية بعدما كان معدل عجزه السنوي 5 مليارات دولار منذ بداية الأزمة، (4) تقارب نسبي بين سعر الصرف الرسمي للدولار وسعره في السوق الموازية منذ منتصف شباط 2024، في ظلّ جهود دؤوبة لإرساء قواعد نظام سعر صرف موثّد، و(5) نمو مطّرد لإحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان.

بالفعل، زادت احتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان بقيمة 283 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2024 لتضاف إلى نموها بقيمة 748 مليون دولار في فترة آب- كانون الأول 2023. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن احتياطيات مصرف لبنان السائلة بالنقد الأجنبي سجّلت في النصف الثاني من شهر آذار 2024 أول تراجع نصف سنوي لها منذ نهاية تموز/يوليو 2023 (37- مليون دولار)، عاكسةً بذلك الكلفة الإضافية بالدولار التي تحمّلها مصرف لبنان من جرّاء زيادة رواتب موظفي الدولة إضافة إلى أثر انخفاض سعر صرف اليورو إزاء الدولار الأميركي.

إن النمو التراكمي لإحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان بقيمة 1031 مليون دولار منذ نهاية تموز/يوليو 2023- تاريخ التغيّر في قيادة حاكمية المصرف المركزي- عائد جزئياً إلى سياسة مصرف لبنان القائمة على الإمتناع عن تمويل الحكومة، خصوصاً بالنقد الأجنبي، وعلى الحفاظ على ما تبقى من احتياطيات القطع الأجنبي لديه، إضافة إلى تدخّل مصرف لبنان في السوق السوداء شارباً الدولار الأميركي بواسطة شركات نقل الأموال.

مؤشرات سوق القطع



الوضع النقدي

التغيّر حجم	2 أشهر 2024	2 أشهر 2023	
			التدفقات بمليارين الدولارات
-1,220	397	1,617	الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)
20,425	4,864	-15,561	الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)
8,769	-1,082	-9,851	الديون على القطاع الخاص
27,975	4,179	-23,796	الاستعمالات = الموارد
63,830	-6,525	-70,355	النقد (م3)
-35,855	10,704	46,559	فروقات القطع وأبواب أخرى

بنك عوده

ويُضاف الى استقرار سعر العملة والى النمو التراكمي لإحتياطيات القطع السائلة لدى مصرف لبنان في الفصل الأول من العام 2024، احتواء خلق النقد. ففي الواقع، سجّل حجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان زيادة معتدلة بمقدار 1.9 تريليون ليرة لبنانية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024 ليصل الى 60.0 تريليون ل.ل. في نهاية آذار الماضي. ويندرج ذلك ضمن إطار سياسة مصرف لبنان النقدية الهادفة الى حماية العملة الوطنية والحفاظ على سعر صرف ثابت.

بموازاة ذلك، وفي ضوء موقف مصرف لبنان القاضي بالامتناع عن تمويل القطاع العام، شهد الفصل الأول من العام 2024 قرار تعليق إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية أو اليوروبوندرز حتى إشعار آخر. وهذا يعني أن وزارة المالية سحبت من حسابها لدى مصرف لبنان لتسييد سندات الخزينة بالليرة المستحقة في الفصل الأول من العام 2024 والبالغة 3623 مليار ليرة.

أما شهادات الإيداع، فقد تقلص إجمالي محفظتها بالليرة اللبنانية بقيمة لا تتعدى 131 مليار ليرة خلال الشهرين الأولين من العام 2024 ليصل إلى 34855 مليار ليرة في نهاية شباط الماضي، بعد أن انخفض بقيمة 8161 مليار ليرة خلال العام 2023.

في المستقبل، وفي الوقت الذي يستمرّ شبه التوازن في العمليات المالية والخارجية وتتواصل سياسة مصرف لبنان النقدية بإدارته الجديدة في دعم سعر الصرف في السوق الموازية، لا بدّ من الإقرار بأن كل ارتياح في أوضاع لبنان النقدية يتوقّف على عودة الأوضاع الأمنية الى طبيعتها وعلى تنفيذ جملة إصلاحات كفيلة باستقطاب تدفقات وافدة من العملات الأجنبية وباستعادة الثقة والصدقية.

1-4-2- النشاط المصرفي: انخفضت الودائع بالنقد الأجنبي بقيمة 0.9 مليار دولار، بينما انخفضت التسليفات بالنقد الأجنبي بقيمة 0.5 مليار دولار في الشهرين الأولين من السنة

نُشرت مؤخراً الإحصاءات المصرفية والنقدية لآخر شهر شباط 2024. هذا مع العلم أنّه ابتداءً من 31 كانون الثاني 2024، وطبقاً للتعميم رقم 167، التزمت المصارف والمؤسسات المالية بتحويل حسابات موجوداتها ومطلوباتها المحرّرة بالعملات الأجنبية الى الليرة اللبنانية بسعر الصرف الرسمي المحدّد بقيمة 89500 ل.ل. للدولار الواحد حين تقوم بإعداد وضعياتها المالية.

وقد سجّل الشهران الأولان من السنة انخفاض ودايع الزبائن بالنقد الأجنبي بقيمة 909 مليون دولار. ويُعزى هذا الانخفاض بمعظمه الى تراجع ودايع المقيمين بالنقد الأجنبي، في حين أن ودايع غير المقيمين بالنقد الأجنبي ظلّت على حالها في هذه الفترة.

توازياً، سجّلت التسليفات بالنقد الأجنبي تراجعاً بقيمة 493 مليون دولار أميركي نتجت بكاملها، هي أيضاً، عن انخفاض التسليفات للمقيمين بالنقد الأجنبي بينما ظلّت التسليفات لغير المقيمين بالنقد الأجنبي ثابتة نسبياً خلال الفترة المذكورة. وعليه، تراجعت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية الى الودائع بالعملات الأجنبية الى مستوى أدنى قدره 7.8% في شباط 2024 مقابل 8.3% في كانون الأول 2023. أما الودائع بالليرة اللبنانية فقد انخفضت بقيمة 0.4 تريليون ل.ل. فيما تراجعت التسليفات بالليرة اللبنانية بقيمة 0.8 تريليون ل.ل.

لقد شهد الشهران الأولان من السنة ارتفاعاً في معدلات الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية بينما ظلّت معدلات

النشاط المصرفي

بملايين الدولارات	تشرين الأول 19	كانون الاول 23	شباط 24	التغير حجم
الموجودات المصرفية	262,804	115,249	104,127	-11,122
الأموال الخاصة	20,602	5,092	3,177	-1,915
ودائع الزبائن	168,364	94,750	90,948	-3,803
منها ودايع بالليرة اللبنانية	44,727	3,470	577	-2,893
منها ودايع بالعملات الأجنبية	123,637	91,280	90,371	-910
التسليفات	54,166	8,321	7,187	-1,134
منها تسليفات بالليرة اللبنانية	16,029	759	118	-641
منها تسليفات بالعملات الأجنبية	38,136	7,562	7,069	-493

بنك عوده

الفوائد على الودائع بالدولار قريبة من الصفر. فالمعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالليرة ارتفع من 0.55% في كانون الأول 2023 الى 0.94% في شباط 2024، في حين أن المعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالدولار ظل شبه ثابت، بارتفاعه من 0.03% في كانون الأول 2023 الى 0.04% في شباط 2024. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا تزال هذه المعدلات أدنى بكثير من مستوياتها المسجلة قبل الأزمة، والتي كانت على التوالي 9.03% للفائدة بالليرة و6.61% للفائدة بالدولار في تشرين الأول 2019.

وفي ما يخص سيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج، فقد تراجعت ديون المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم بقيمة 90 مليون دولار أميركي في الشهرين الأولين من السنة لتبلغ 4370 مليون دولار. وتُضاف قاعدة السيولة بالنقد الأجنبي هذه الى السيولة النقدية المتوافرة في الخزائن محلياً، والتي تقدّر بحوالي 749 مليون دولار في شباط 2024 (737 مليون دولار في كانون الأول 2023). ويجدر التذكير بأن المصارف تموّل من هذه السيولة سحبوات الزبائن بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 158.

أما محفظة سندات اليوروبونديز لدى المصارف فقد استقرت على حالها في شباط 2024 بالمقارنة مع كانون الأول 2023. فقد بلغت محفظة سندات اليوروبونديز المملوكة من المصارف اللبنانية 2191 مليون دولار علماً أنها أقل بكثير من الـ 14764 مليون دولار المسجلة قبل الأزمة. وقد نتج تراجع المحفظة هذا علماً كانت عليه قبل الأزمة من صافي عمليات البيع المحلية بخسارة التي قامت بها المصارف، وبخاصة خلال الأشهر الأولى من الأزمة، كما عن عمليات رصد المؤونات المرتفعة التي فرضتها السلطات النقدية على محافظ سندات الدين.

وفي ما يتعلّق بالأموال الخاصة، فقد بلغ مجموع الأموال الخاصة 3177 مليون دولار في شباط 2024 مقابل 5092 مليون دولار في كانون الأول 2023 وحد أعلى قدره 20602 مليون دولار في تشرين الأول 2019 عشية اندلاع الأزمة، بسبب صافي الخسائر التي تكبدتها المصارف إبان تلك الفترة. وتعود الخسائر التراكمية التي لحقت بالمصارف اللبنانية الى تكاليف الصرف الباهظة، والى مفاعيل الهوامش والزيادات الأجرية وازدياد الأعباء التشغيلية العائدة الى ارتفاع التضخم، إضافة الى المؤونات الكبيرة المرصودة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص بالمعنى الواسع.

1-4-3- سوق الأسهم والسندات: انخفاض أسعار الأسهم للمرة الأولى منذ 2020، وأسعار سندات اليوروبونديز عند أدنى مستوياتها

سجّلت الأسهم اللبنانية في الفصل الأول من العام 2024 انخفاضاً في أسعارها بعد ثلاث سنوات متتالية من الزيادات اللافتة، في ظل مساعي المتعاملين إلى قبض مكاسبهم، ولا سيّما في الأسهم العقارية، في ظل التصعيد في الاعتداءات الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية ونشاط متوازن نسبياً في سوق الصرف السوداء وغياب التوافق حول الدولار المصرفي. توازياً، أقفلت أسعار سندات اليوروبونديز اللبنانية الفصل الأول من السنة الجارية عند أدنى مستوياتها، في ظل الفراغ المؤسّساتي المتمادي، وعدم التقدّم في تطبيق الإصلاحات، والمخاوف المستمرة من أن تتحوّل حرب غزّة والاعتداءات الإسرائيلية ضدّ لبنان الى حرب واسعة.

في التفاصيل، سلكت بورصة بيروت في الفصل الأول من العام 2024 منحى معاكساً لمسارها التصاعدي السابق، كما يستدلّ من خلال انخفاض مؤشر أسعار هذه البورصة بنسبة 12.7%، بعد مكاسب كبيرة بلغت نسبتها 42.2% المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار المحلي.

فالتحليل المعمّق للأسهم الفردية يُبيّن أن أسعار أسهم سوليدير من فئتي " أ " و " ب "، والتي كانت قد ارتفعت بما يزيد عن 16 ضعفاً منذ اندلاع الأزمة في 17 تشرين الأول 2019 حتى نهاية كانون الأول 2023، سجّلت تراجعاً بنسبة 17.9% و17.5% على التوالي في الفصل الأول من العام 2024 لتبلغ 73.15 دولاراً و74.20 دولاراً على التوالي في نهاية آذار 2024.

من جهة أخرى، سجّلت الأسهم المصرفية انخفاضاً حاداً في أسعارها بمعدل 0.3% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024. فالواقع أن سعر سهم بنك بيلوس " المَدْرَج " تراجع بنسبة 18.6% في الشهر الثلاثة الأولى من العام 2024 ليبلغ 0.57 دولاراً في نهاية آذار الماضي، تلاه سعر سهم بنك بيمو " المَدْرَج " والذي تراجع بنسبة 4.0% ليبلغ 1.20 دولاراً. في المقابل، ارتفع سعر ايصالات الإيداع العمومية العائدة لبوم بنك بنسبة 16.7% في الفترة المذكورة ليصل الى 3.50 دولاراً، كما ارتفع سعر ايصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك عوده بنسبة 0.9% ليبلغ 1.12 دولاراً. أما في فئة الأسهم الصناعية، فقد تراجع سعر سهم شركة " الإسمنت الأبيض نوميال " بنسبة 2.3% ليبلغ 21.50 دولاراً فيما سجّل سعر سهم شركة " هولسيم لبنان للتربة " ارتفاعاً ضئيلاً لا تتعدّى نسبته 0.3% ليصل الى 59.65 دولاراً.

بنك عوده

وترافق هبوط أسعار الأسهم مع تراجع تقيّبة الأسعار في بورصة بيروت. فهذه التقلّبية، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 4.4% في الفصل الأول من العام 2024 مقابل تقلّبية أعلى بكثير وصلت نسبتهما إلى 12.1% في الفصل الأول من العام 2023.

وفي ما يخصّ حجم التعاملات، زادت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت بنسبة 50.0% في الفصل الأول من العام 2024 لتصل إلى 182 مليون دولار أميركي، علماً أن أسهم سوليدير ظلّت تستأثر بحصة الأسد من حركة البورصة (95.0%) تلتها الأسهم الصناعية (3.3%) ثم الأسهم المصرفية (1.7%). في موازاة ذلك، تراجعت الرسملة البورصية في سوق الأسهم اللبنانية بنسبة 7.5% في فترة 12 شهراً، وتحديداً من 19433 مليون دولار أميركي في نهاية آذار 2023 إلى 17982 مليون دولار في نهاية آذار 2024. ومن جرّاء ذلك، بلغت نسبة الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والتي تُقاس بقسمة حجم التبادلات على الرسملة البورصية، 4.1% في الفصل الأول من العام 2024 مقابل 2.5% في الفصل الأول من العام 2023.

أما على صعيد سوق سندات اليوروبوندرز، فقد ظلّت أسعار السندات السيادية اللبنانية عند مستويات دنيا بفعل المعارك المتواصلة في قطاع غزّة والإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، والتي عزّزت المخاوف من نشوب حرب أوسع، إضافة إلى الفراغ الدستوري المتماذي والأزمة المتعدّدة الأوجه وغياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات المنتظرة منذ فترة طويلة. في هذا السياق، أفضت أسعار السندات السيادية اللبنانية الفصل الأول من العام 2024 على 6.50 سنتاً للدولار الواحد، ما ينطوي على زيادة بمقدار 0.50 نقطة منذ بداية السنة، لكنها تبقى أدنى من المستوى المُسجّل قبل الحرب بين إسرائيل وحماس في 7 تشرين الأول 2023، والذي هو 7.875 سنتاً للدولار الواحد.

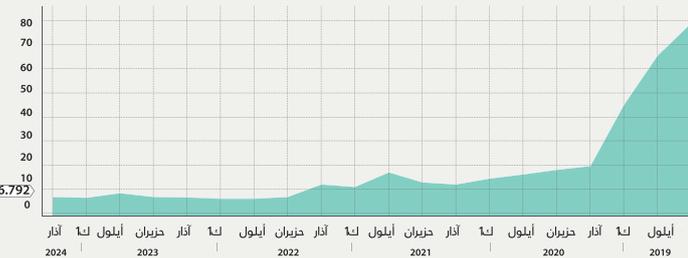
في موازاة ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وكالة غولدمان ساكس أعلنت في بيان صادر عنها في بداية شهر آذار 2024 أنها تُبقي على "نظرة بناءة" للأمد الطويل بشأن منحى سندات اليوروبوندرز اللبنانية، وأعربت عن "تفاؤل حذر" في ما يخصّ نتائج التغيّرات في حاكمية مصرف لبنان، مع الإشادة بالتطورات الإيجابية، بما فيها إجرائيّين قام بهما مصرف لبنان: أولاً، وقف تمويل الدولة، والثاني، وقف دعم سعر الصرف.

في المستقبل، سوف تكون آفاق الأسواق المالية اللبنانية رهناً بوضع النزاع العسكري، التوصل لحلّ شامل بشأن الأزمة، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة، إضافة إلى تنفيذ برنامج إصلاحاتي كامل منسجم مع توصيات صندوق النقد الدولي، ما يتيح الإفراج عن دعم مالي دولي طال انتظاره وإرساء أسس مفاوضات بناءة مع حملة سندات اليوروبوندرز.

اداء الأسواق المالية

اسعار اليوروبوند السيادية الطويلة الأجل

سنت للدولار الواحد



القطاع المالي غير المصرفي

آذار 2024 2023 2022 2021 2020 2019 2018

بورصة بيروت

الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)	17,982	20,597	14,578	10,625	7,176	7,540	9,117
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)	182	581	440	354	233	197	376
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية	4.1%	2.8%	3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%
مؤشر الأسعار	159.1	182.3	129.0	94.0	63.5	69.7	83.9
التغيّر في مؤشر الأسعار	-12.7%	41.3%	37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%

سندات اليوروبوند اللبنانية

الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)	31,314	31,314	31,314	31,314	31,314	28,314	30,964
متوسط المردود	6.50	6.00	5.75	10.25	13.44	50.23	83.89

بنك عوده

الخاتمة: التداعيات المباشرة وغير المباشرة للحرب على الاقتصاد المحلي

لا شك ان الاقتصاد اللبناني هو من بين الاقتصادات الإقليمية الأكثر تضرراً من جراء الحرب المستجدة وذلك نتيجة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. فتميز التأثيرات المباشرة للحرب في جنوب لبنان، الناتجة عن خسائر بشرية ومادية جسيمة على طول المنطقة الحدودية عموماً. اما التأثيرات غير المباشرة للحرب فمرتبطة بتداعيات الوضع الأمني الهش على البلاد بشكل عام، والذي يؤثر على إجمالي الاستثمار في ظل ضبابية الآفاق من جهة، وتأثيرات الحرب على أداء القطاع السياحي من جهة أخرى والذي كان قد بدأ يشهد مؤشرات جديّة للنهوض قبيل الصراع.

على صعيد التأثيرات المباشرة، أدت الاعتداءات الاسرائيلية منذ بداية المناوشات في جنوب لبنان إلى تدمير جزء من المساكن والبنى التحتية والأراضي الزراعية والمحاصيل. وتشير التقديرات الأولية إلى أنّ القيمة الإجمالية للأضرار منذ بدء الاعتداءات تجاوزت ملياري دولار أمريكي بشكل عام لـ 5000 مسكن متضرر ناهيك عن الأضرار التي طاولت البنى التحتية والزراعة. إضافة إلى ذلك، تقدر الخسائر الناجمة عن إقفال المؤسسات وتوقف الأعمال في المنطقة الحدودية بمئات الملايين من الدولارات، ما يفاقم إجمالي الخسائر المباشرة منذ 8 أكتوبر 2023.

هذا ويبدو أنّ قطاع الزراعة، الذي يوفّر الدخل لـ 70% من الأسر داخل المنطقة الحدودية، هو الأكثر تضرراً. ناهيك عن الخسارة المستقبلية للمداخيل المترتبة عن تضرر الأراضي الزراعية بالفوسفور، مما يجعل الأرض غير صالحة للإنتاج الزراعي. إنّ الصراع يجري خلال فترة مهمة بالنسبة للمزارعين (الحصاد وإعداد الأرض للموسم المقبل). وقد تعرضت الأراضي الزراعية للضرر الجسيم، بما في ذلك التدهور المادي والتلوث الكيميائي والتلوث من مخلفات المتفجرات، ما أدى إلى فقدان خصوبة التربة. كما أدى استخدام القصف بالفوسفور إلى تلوث المحاصيل والمياه السطحية والجوفية، مما يشكل تهديداً للماشية وصحة المواطن. إضافة إلى ذلك، لقد طالت الحرائق مناطق زراعية مختلفة، كبساتين الزيتون ومزارع الحمضيات ومزارع الموز والمراعي. اما المحاصيل الرئيسية التي تأثرت فهي: الزيتون (وبالتالي إنتاج زيت الزيتون)، والخروب، والحبوب وغيرها من المحاصيل الشتوية. بالإضافة إلى الخسائر التي يتكبدها الإنتاج، احترقت آلاف الأشجار، ناهيك عن الخسائر الجسيمة في قطاعات الثروة الحيوانية والدواجن وتربية الأحياء المائية.

أما في ما يتعلق بالتأثيرات غير المباشرة للحرب على إجمالي الاستثمار في لبنان بشكل عام، فقد منعت الحرب المستثمرين في جميع الأراضي اللبنانية من اتخاذ قرارات استثمارية أو على أقل تقدير أدت إلى تأخير تنفيذ القرارات السابقة. إذ بقي المستثمرون في حال ترقب في ظل ضبابية الوضع الأمني داخل البلاد والذي يؤثر سلباً على الآفاق الماكرو-الاقتصادية والمالية في لبنان. والجدير ذكره أنّ حجم الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ اليوم مستوى متدنياً أقل من 10%، وهو أحد أدنى المستويات في التاريخ المعاصر للبلاد ومن بين أقل المستويات في الأسواق الناشئة ما يشير إلى الضعف الملحوظ في تكوين رأس المال بشكل عام. وفيما يتعلق بأسواق الرساميل، فقد شهدت سوق سندات اليوروبوند اللبنانية عمليات بيع ابتداء من أوائل تشرين الأول، في إشارة إلى تردّي نظرة المستثمر بشأن الآفاق الاقتصادية وعملية إعادة هيكلة الدين. في هذا السياق، فإنّ سندات اليوروبوند السيادية، التي كانت يجري تداولها بمتوسط 7.875 سنتاً للدولار الواحد في السادس من تشرين الأول، أي قبيل اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، أصبح تتداول اليوم بسعر 6.500 سنتاً للدولار الواحد.

وفي ما يخص التأثيرات غير المباشرة على القطاع السياحي في لبنان بشكل عام، فقد كان للحرب تبعات سلبية جسيمة على القطاع السياحي، ولا سيما أن البلاد كانت على مشارف مواسم سياحية واعدة سواء كان خلال عطلة عيد الميلاد أو خلال موسم التزلج أو خلال عيدي الفصح والفطر. ونحن نقدر أن تكون الإيرادات السياحية الضائعة خلال فترة الستة أشهر منذ اندلاع الحرب قد فاقت المليار دولار أمريكي حتى تاريخه، وذلك على أساس انخفاض متوسط عدد السياح بنسبة 24%، علماً ان متوسط إنفاق السائح في لبنان يبلغ حوالي 3000 دولار أمريكي.

وبالنظر إلى آفاق القطاع السياحي، فإنّ لبنان تلقى الضربة الأقوى من بين الدول المجاورة، ما يعيق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان ويضعف وضعيته الخارجية. في هذا السياق، قامت وكالة ستاندرد آند بورز باختبار التأثير الصافي لخسارة 10% أو 30% أو 70% من إيرادات السياحة على اقتصاد لبنان، علماً أن البلاد تعتمد بشكل كبير على القطاع السياحي والذي يمثل 26% من إيرادات الحساب الجاري. فوفق السيناريو الأول، ترى وكالة ستاندرد آند بورز أنه أنّه في حال تراجع العائدات السياحية بنسبة 10% نتيجة الصراع، سيتقلص الاقتصاد الحقيقي في لبنان بنسبة 3%.

بنك عوده

أما السيناريو الثاني والذي يفترض تراجعاً في العائدات السياحية بنسبة 30%، فسينتج عنه تقلص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10%. وأخيراً، يفترض السيناريو الثالث انخفاضاً في العائدات السياحية بنسبة 70%، والذي سينعكس تقلصاً في الاقتصاد الحقيقي في لبنان بنسبة 23%. في هذا الإطار وفي سياق الشح المستمر في العملات الأجنبية في لبنان، وانخفاض قيمة العملة بأكثر من 98% منذ عام 2019، والتضخم المفرط، والفراغ السياسي الذي طال أمده، فإن اقتصاد لبنان لا يتحمل التخلي عن تدفق العملات الأجنبية الهامة من القطاع السياحي والتي تعتبر أبرز محركات النمو للبلاد بشكل عام.